



المفوضية تستالف ثلث موازنتها لإكمال استعداداتها للانتخابات

الحكومة ستطلق 100 مليار دينار لتغطية المتطلبات اللوجستية

□ بغداد / محمد صباح

لجأت الحكومة إلى خيار السلف من أجل توفير الأموال التي تحتاج إليها مفوضية الانتخابات لدفع مستحقات الشركة الكورية الجنوبية المصنعة للأجهزة المسرعة لاستخراج النتائج. وستطلق الحكومة الوجبة الأولى من هذه الأموال هذا الأسبوع، وهي ستتجاوز المئة مليار دينار لاستكمال كل المتطلبات اللوجستية التي تلزم العملية الانتخابية. ويأتي هذا الإجراء الحكومي بعد تأخر البرلمان في إقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام 2018 حتى الآن.

وكانت مفوضية الانتخابات قد فاتحت مجلس الوزراء، وأواخر الشهر كانون الأول الماضي، لتخصيص سلف مالية لإجراء الانتخابات في حال تأخر إقرار الموازنة.

ويكشف عضو مجلس مفوضية الانتخابات معتمد الموسوي في تصريح لـ(المدى)، أن "الحكومة ستلجأ إلى نظام السلف لتسديد الأموال التي تطالب بها مفوضية الانتخابات واستكمال إجراءاتها الانتخابية"، موضحاً أن "الدفعة الأولى ستكون مئة مليار دينار تسلمها خلال الأسبوع الجاري".

وتحتاج مفوضية الانتخابات إلى 296 مليار دينار لإكمال تجهيزاتها اللوجستية المتعلقة بإتمام العملية الانتخابية في 12 أيار المقبل التي سيشارك فيها 300 ألف موظف يتم تدريبهم لاستخدام 59 ألف جهاز إلكتروني تدخل الخدمة في العراق لأول مرة.

وحذرت مفوضية الانتخابات، في وقت سابق، من تأخر إقرار الموازنة، مؤكدة أنه سيحول دون تمكنها من إجراء الانتخابات التي تحتاج إلى تحضيرات لوجستية قبل المواعيد المحددة بسنة أشهر المتغلة ببعض المستحقات للشركة الكورية الجنوبية المصنعة للأجهزة المسرعة للنتائج وطبع أوراق الاقتراع والأخبار. ولجأت الحكومة السابقة في انتخابات عام 2014 إلى تخصيص سلفة مالية للمفوضية بلغت 350 مليار دينار عراقي، منها 150 مليار دينار لدعم مشروع التسجيل الإلكتروني في تلك الانتخابات البرلمانية. وتنتظر المفوضية الحالية وصول المرشحين من الكتل والتحالفات



موظفون يجرؤون عملية العد في أحد مراكز الانتخابية..
ارشيف



للعراقيين المقيمين على أرضها، لكن في انتخابات 2014 حدث تغير كثير في مواقف هذه الدول حيث وافقت على فتح مراكز الاقتراع.

وصوت مجلس النواب الأسبوع الماضي على قانون الانتخابات وثبتت الثاني عشر من أيار المقبل موعداً لإجراء الاقتراع العام في الانتخابات البرلمانية. وعقب الانتهاء من التصويت أشارت اللجنة القانونية البرلمانية إلى مخالفات في التشريع، ودعت المعترضين إلى مراجعة المحكمة الاتحادية. وتضمن قانون الانتخابات فقرة تسمح للعراقيين المقيمين في الخارج للمشاركة في الاقتراع بالتصويت كلاً لحافظته، على أن تجري انتخاباتهم قبل مواعيد الانتخابات العامة.

وبيّن عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب حسن توران في تصريح لـ(المدى)، أن "إجراء الانتخابات في الخارج سيكون قبل ثمان وأربعين ساعة من الانتخابات العامة والمحددة في 12 أيار المقبل من أجل منح العراقيين المقيمين في الخارج فرصة للتنقل إلى المدن التي فيها مراكز الاقتراع".

ويضيف توران أن "مفوضية الانتخابات ستضع مراكز انتخابية في المدن والعواصم العربية وغير العربية استناداً إلى الكثافة السكانية للعراقيين". مبدياً تخوفه من "استخدام الآلية التي كان معمولاً بها في الانتخابات السابقة التي كانت تشترط أن يقدم الناخب أكثر من مستمسك للإدلاء بصوته". ويلفت عضو اللجنة القانونية في المجلس إلى أن "هناك تطمينات من قبل المفوضية للكيانات والأحزاب في اعتماد مستمسك واحد".

وغير العربية. وشارك في الانتخابات البرلمانية السابقة أكثر من اثني عشر مليون ناخب من أصل واحد وعشرين مليوناً كان يحق لهم التصويت، أي أن نسبة المشاركة بلغت بحسب مفوضية الانتخابات أكثر من ستين بالمائة تنافس خلالها أكثر من تسعة آلاف مرشح بواقع مئة وثمانية ائتلافات سياسية لشغل ثلاث مئة وثمانية وعشرين مقعداً برلمانياً لتمثيل محافظات العراق كافة. وكان عدد من الدول العربية قد اعترضت في انتخابات العام 2010 على فتح مراكز اقتراع

والعراقية. وضعت استمارة خاصة للعراقيين المقيمين في الخارج للتوصل عن طريقها إلى أعداد الناخبين في الخارجين، مؤكداً أن "وزارة الخارجية فاتحت كل السفارات العراقية بالتعاون مع مفوضية الانتخابات لتزويدها بأعداد العراقيين المقيمين في الخارج". وكانت المفوضية قد فتحت عدداً من المراكز في انتخابات 2014 للعراقيين المقيمين في الخارج التي وصلت في وقتها إلى أكثر من خمسة عشر مركزاً انتخابياً في عدد من العواصم والمدن العربية

الإسراع لحسم ملف مرشحها". وأعلنت مفوضية الانتخابات، قبل أيام، أن عدد التحالفات الانتخابية التي صادقت عليها بلغ 27 تحالفاً، فيما بلغ عدد الأحزاب المنضوية في تلك التحالفات 143 حزباً سياسياً. ودعت المفوضية العراقيين المقيمين في الخارج إلى الإسراع في تسجيل بياناتهم ليتسنى لهم المشاركة في انتخابات مجلس النواب، داعية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتكيف لغرض التسجيل وفق الآلية التي اعتمدها المفوضية.

ويقول الموسوي أن "مفوضية المساواة والعدالة والأدلة الجنائية ووزارة التعليم العالي والتأكد من عدم انتماء المرشحين للأجهزة والتحالفات إلى تقديم قوائم المرشحين ضمن المدة المحددة التي بدأت في الرابع من الشهر الحالي وتنتهي في العاشر من شباط المقبل. ولم ترسل جميع التحالفات الانتخابية والأحزاب المرخصة لخوض الانتخابات النيابية المقبلة قوائم مرشحين حتى الآن مما يصعب المهمة على المفوضية. ويتوجب على مفوضية الانتخابات أن تدقق بيانات المرشحين في هيئة

السياسية لغرض إكمال إجراءاتها. ودعت مفوضية الانتخابات، قبل أسبوعين، الأحزاب السياسية والتحالفات إلى تقديم قوائم المرشحين ضمن المدة المحددة التي بدأت في الرابع من الشهر الحالي وتنتهي في العاشر من شباط المقبل. ولم ترسل جميع التحالفات الانتخابية والأحزاب المرخصة لخوض الانتخابات النيابية المقبلة قوائم مرشحين حتى الآن مما يصعب المهمة على المفوضية. ويتوجب على مفوضية الانتخابات أن تدقق بيانات المرشحين في هيئة

السياسية لغرض إكمال إجراءاتها. ودعت مفوضية الانتخابات، قبل أسبوعين، الأحزاب السياسية والتحالفات إلى تقديم قوائم المرشحين ضمن المدة المحددة التي بدأت في الرابع من الشهر الحالي وتنتهي في العاشر من شباط المقبل. ولم ترسل جميع التحالفات الانتخابية والأحزاب المرخصة لخوض الانتخابات النيابية المقبلة قوائم مرشحين حتى الآن مما يصعب المهمة على المفوضية. ويتوجب على مفوضية الانتخابات أن تدقق بيانات المرشحين في هيئة

العبادي: نحتاج إلى 100 مليار دولار لإعمار البنى التحتية

□ بغداد / المدى



دعا رئيس الوزراء حيدر العبادي، الخميس، المستثمرين الأجانب لمساعدة العراق في إعادة بنائه بعد هزيمة داعش وإحراز تقدم في إعادة توحيد البلاد. وأكد أن العراق يحتاج إلى ما يقارب 100 مليار دولار لإصلاح البنى التحتية والمدن التي دمرتها التنظيمات الإرهابية. وقال العبادي في كلمته بالمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا إنه "سيحتاج ما يصل إلى 100 مليار دولار لإصلاح البنية التحتية المتهاكئة والمدن التي مزقتها الحرب". وأضاف إن العراق "بحاجة إلى المساعدة في عشرات المشروعات، وأن بغداد مستعدة لمؤتمر مانحين رئيسيين في الكويت الشهر المقبل سيعقد بالتنسيق مع البنك الدولي".

وأوضح رئيس الوزراء "إنها كميات ضخمة من الأموال.. نعلم أننا لا نستطيع تدبيرها من خلال المنح، فهذا مستحيل تقريباً، لذا تلجأ الآن إلى الاستثمار وإعادة البناء". وتابع العبادي أن "المشاكل هي التي جاءت بداعش للعراق، ولا نريد عودتها"، مشيراً إلى أن "هناك خلافات بين الدول يجب حلها بالحوار، وسياستنا هي عدم التدخل في شؤون الآخرين". وأوضح رئيس الوزراء العراقي "نحن نبحث عن زيادة في الحصص الوطنية في القطاع النفطي، مبيناً "كان لدينا قطاع نفطي فاعل ونريد إرجاعه الآن، وسنعمل ذلك بالتأكيد إن كان ممكناً".

والنقى رئيس الوزراء حيدر العبادي على هامش منتدى دافوس، رئيس منتدى دافوس الاقتصادي كلاوس شواب، كما التقى وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون والوفد المرافق له، بحسب ما نشره مكتبته

كركوك محافظة بلا صاحب بعد سيطرة بغداد عليها

لا أحد من القيادات الحزبية لمكوناتها يعترف بالآخر والنتيجة انهيار الأمن

□ بغداد / شالو محمد *



جلسة سابقة لجلس محافظة كركوك.

يعود الوضع في المدينة إلى ما كان عليه قبل السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 2017. فضلا عن منصب المحافظ، تكمن المشكلة الرئيسية من الناحية السياسية في منصب رئيس مجلس محافظة كركوك أيضاً، إذ لا يقل الصراع حول هذا المنصب عن الصراع حول منصب المحافظ. وظهر ذلك حين أصبح حسن توران رئيس المجلس نائبا في البرلمان العراقي في نيسان (أبريل) من عام 2014 وأدار نائبه ريبوار طالباني المنصب وكالة ومنذ ذلك الوقت لم يكن الكرد مستعدين لدعم مرشح من التركمان لتسلم منصب رئيس المجلس كما لم يكن لدى قائمة الجبهة التركمانية مرشح موحد للمنصب. وقال نجاة حسين عضو الجبهة التركمانية في مجلس محافظة كركوك لـ"نقاش": "إن المادة 23 قانون انتخابات المحافظات تنص على أن منصب المحافظ هو من استحقاق أكبر قائمة وهي قائمة الناخبين، أما القائمة الثانية وهي الجبهة التركمانية فمن حقها تسلم منصب رئيس المجلس، وقد طبقت المادة الدستورية في البداية ولكن وبعد أن أصبح رئيس المجلس نائبا تم خرق المادة الدستورية من قبل الكرد ولم يكونوا مستعدين لإعادة المنصب إلى التركمان".

هناك انبعاث داخل الاتحاد الوطني الكردستاني تحدثت عن أن خالد شواني العضو القيادي في الحزب والنائب السابق في البرلمان العراقي هو المرشح للمنصب، ولكن قبل كل شيء فإن الخلافات داخل قائمة الناخبين (القائمة الكردية) تمنع حسم المنصب. ويرغب الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي في انعقاد اجتماع مجلس المحافظة ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني غير موافق على ذلك. وقال كاسران كركوكي عضو الحزب الديمقراطي في قائمة الناخبين في مجلس المحافظة لـ"نقاش": "إنه إذا كانت الحكومة العراقية لا تقبل بالديمقراطية والأساسين فنحن أيضاً لا نقبل بالفرقة الذهبية والشرطة الاتحادية، لذلك فإن الحل للملف الأمني وعودة أعضاء الحزب الديمقراطي إلى الاجتماعات مجلس المحافظة هو تسليم الملف الأمني لكركوك إلى الشرطة المحلية وانسحاب القوات الأخرى من المدينة". وأضاف: "لن نعود إلى كركوك حتى

المنصب بيد الكرد وهو ما دفعنا إلى بذل كل الجهود من أجل انعقاد جلسة مجلس محافظة كركوك، ولكن أعضاء الحزب الديمقراطي ليسوا مستعدين للعودة إلى اجتماعات المجلس وحسم المنصب متذرعين باحتلال المدينة". وأشار مامند إلى أن تعيين محافظ العودة إلى المدينة منذ ثلاثة أشهر. نجم الدين كريم الذي يقيم الآن في مصيف صلاح الدين في محافظة أربيل قال لـ"نقاش" أن "كركوك محفلة الآن وتم تعيين شخص محافظاً عليها بالقوة وهذا مخالف للأسس القانونية، لذلك اعتبر أنا محافظاً لكركوك بحسب جميع المبادئ الدستورية خصوصاً وأنه تم تعييني بتصويت مجلس المحافظة".

جلسة مجلس محافظة كركوك تجمع المكونات والأطراف، إلا أن ذلك يعد أمراً صعباً للغاية. مجلس محافظة كركوك من (41) عضواً، ينتمي في السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2017 على كركوك والمناطق المتنازع عليها بعد انسحاب قوات البيشمركة منها، وترك المحافظ آنذاك منصبه وعين رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي نائبه أركان سعيد محافظاً لكركوك بالوكالة.

وقال محمد خضر الجبوري عضو التجمع العربي في مجلس محافظة كركوك لـ"نقاش": "حول ذلك نحن لسنا مع إضافة طابع قومي وذهبي على المناصب في المدينة، كان المنصب يدور من قبل الكرد لسنوات عدة ومن الطبيعي أن يقبل الكرد الآن بتسليم شخصية من قومية أخرى المنصب". وكان منصب محافظ كركوك قبل السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يسعى الآن لتسلم المنصب من جديد عن طريق عقد

تمكّنت الخلافات السياسية حول منصبين في محافظة كركوك لدرجة أثرت تماماً على حياة المواطنين، وتبقى آفاق الحل غير واضحة في ظل الخلافات المتزايدة.

وصل الصراع على منصب المحافظ ورئيس مجلس محافظة كركوك إلى مرحلة متقدمة وتشهد العلاقات بين الأحزاب السياسية في كركوك ومجلس المحافظة خلافات عميقة حوله.

التجمع العربي الذي يمثل غالبية المكون العربي في كركوك لا يرغب في حسم قضية الموضوع حتى إجراء انتخابات مجلس المحافظة، أما الجبهة التركمانية التي تمثل غالبية المكون التركماني في المدينة فلها رأي آخر وتريد عقد صفقة لتسلم بموجبها منصب رئيس مجلس المحافظة مقابل إعادة منصب المحافظ للمكون الكردي.

بدأ الخلاف الرئيس حول منصب المحافظ حين استولت القوات العراقية من الفرقة الذهبية وقوات الرد السريع والحشد الشعبي في السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2017 على كركوك والمناطق المتنازع عليها بعد انسحاب قوات البيشمركة منها، وترك المحافظ آنذاك منصبه وعين رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي نائبه أركان سعيد محافظاً لكركوك بالوكالة.

وقال محمد خضر الجبوري عضو التجمع العربي في مجلس محافظة كركوك لـ"نقاش": "حول ذلك نحن لسنا مع إضافة طابع قومي وذهبي على المناصب في المدينة، كان المنصب يدور من قبل الكرد لسنوات عدة ومن الطبيعي أن يقبل الكرد الآن بتسليم شخصية من قومية أخرى المنصب". وكان منصب محافظ كركوك قبل السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يسعى الآن لتسلم المنصب من جديد عن طريق عقد